الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الوطنية
جامعة قامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

التدريس عن بعد: مقياس الفساد واخلاقيات العمل

السنة الجامعية: 2023/2022

المحور السادس: آثار الفساد الإداري والمالي

أولا: آثار الفساد على الجانب الاقتصادي:

ينتج عن الفساد عدة سلبيات تؤثر على النمو و التنمية الاقتصادية وعلى مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة والتي يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

- يؤدي الفساد الإداري والمالي إلى تخفيض معدلات الاستثمار، وذلك بسبب الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية، وهروب رؤوس الأموال المحلية، فالفساد يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ضعف عام في توفير فرص العمل ويوسع ظاهرة البطالة والفقر.
- هدر الموارد بسبب تداخل المصالح الشخصية بالمشاريع التنموية العامة، والكلفة المادية الكبيرة للفساد على الخزينة العامة كنتيجة لهدر الإيرادات العامة
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية و المحابات في إشغال المناصب العامة

- يؤثر على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تعتبر ضرورية جدا في تفعيل الاقتصاد والقضاء على البطالة والتكامل مع المنظمات كبيرة الحجم لغرض التطور الاقتصادي
- يؤثر سلبا على أساليب المنافسة العادلة والنزيهة وبالتالي ينعكس على الأسواق وتخصيص الموارد وعدالة التوزيع للدخل بطرق غير سليمة وغير عادلة
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي
- الفشل في الحصول على المساعدات الأجنبية، كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي

ثانيا: أثر الفساد على النواحي الاجتماعية:

يؤدي انتشار الفساد الإداري والمالي إلى عدة سلبيات اجتماعية يمكن ذكر أهمها في الآتي:

- إضعاف القيم الأخلاقية و احباط وانتشار اللامبالات والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص.
- عدم المهنية وفقدان قيمة العمل والتقبل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي وتراجع الاهتمام بالحق العام. والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة.
- ازدياد حالات الصراع الطبقي وتهرؤ النسيج الاجتماعي مما يضعف التكافل الاجتماعي والتعاون.
- زيادة معدلات الفقر وتوسيع الفجوة بين طبقات المجتمع
- تعميق حالات الجهل والسذاجة في المجتمع والتصديق بالادعاءات والمعلومات الفارغة والكاذبة

ثالثا: تأثير الفساد على الجانب السياسي:

يترك الفساد الإداري والمالي آثار سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره أو سمعته وذلم كما يلي:

- أضعاف شرعية الدولة وكفاءتها مما يوجد حالة من التسيب والعشوائية والخروج على حكم القانون، وكذلك يؤدي إلى انخفاض كفاءة أجهزة الدولة والإارة العامة، حيث يتم الاختيار للمناصب العليا على أساس المحاباة والمحسوبية والرشوة على حساب الكفاءات.

- يؤثر الفساد على إجراءات العملية الانتخابية وعلى نزاهة نتائج الانتخابات مما يتيح الفرصة لوصول عناصر فاسدة في للمجالس التشريعية والجمعيات المهنية والتعاونية لأنه يقع على عاتق هذه المؤسسات التشريعية قرارات سياسية واقتصادية واجتماعية مصيرية من خلال دخول الفاسدين لهذه المؤسسات تتخذ القرارات تبعا للمصالح الشخصية.
- يؤدي انتشار الفساد لذى الطبقة السياسية والتزوير في الانتخابات إلى عزوف المواطنين عن عملية الاقتراع وبالتالي عن المشاركة في الأمور السياسية وعدم الثقة في النظام السياسي برمته.
- إن شيوع الفساد يؤدي إلى انتشار الفوضى السياسية، حيث تعطل الدساتير والقوانين والأنظمة الأمر الذي يشجع على عدم الالتزام بأحكام القوانين واللوائح، وتصبح لغة القوة وفرض أمر الواقع وسيلة لانتزاع الحقوق، وتصبح لغة العنف هي المعترف بها والحاسمة في النزاعات السياسية وعادة ما تستخدم الاعتقالات لمنع أي ممارسة سياسية أو ديمقراطية حقيقية
- الانكشاف أمام القوى الخارجية يعمل الفساد على إضعاف الدولة ويجعلها أكثر انكشافا أمام القوى الخارجية فهو يقلل من قدرتها التفاوضية مع الشركات الدولية ويفتح الباب أمام تمرير هذه الشركات لعقود غير متوازنة مع كبار المسؤولين في الدولة مما يحرم من التأييد في المحافل الدولية، كما يساعد هذا الانكشاف على سهولة التدخلات الأجنبية في القرارات السياسية وذلك مقابل مساعدة المسؤولين الفاسدين للوصول إلى مناصب أعلى
- يؤثر الفساد الإداري على صناع القرارات السياسية، حيث يؤدي إلى الافتقار إلى العقلانية عند المسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخادهم القرارات السياسية التي تؤثر في مصير البلاد.
- يؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة وبين الأحزاب المختلفة وذلك من أجل تحقيق المصلحة الخاصة بدلا من المصلحة العامة.